

منع "الرموز الدينية" الأسباب والحدود

أ. خير الدين حمادة
كلية الحقوق
جامعة باتنة

ملخص

لقد أثار القانون الفرنسي حول الرموز الدينية جدلاً كبيراً داخل وخارج فرنسا. لقد قدمت أسباب عديدة لتبرير هذا القانون المعارض لشعار الثورة الفرنسية 1789م: "حرية، مساواة أخوة". إن قانون 10 فيفري 2004م يجد تبريره لدى بعض الناس في الدفاع عن مبدأ اللانكية الذي يحظى باهتمام خاص في فرنسا. أما البعض الآخر منهم، فإنه يرى أنه من حق فرنسا أن تدافع عن "الاستثناء الثقافي الفرنسي" كما فعلت دائماً، لكن، يبدو أن عوامل كثيرة تدفعنا إلى الاعتقاد بأن القانون الفرنسي المشار إليه يتجاوز التبريرات المساقاة إلى حد الآن، فما هو إذن التبرير الحقيقي لذلك القانون؟ أما السؤال الآخر الذي يطرح نفسه، فإنه يتعلق بمدى احتمال تقليد بقية البلدان الأوروبية للموقف الفرنسي؟ هذان السؤالان هما اللذان يحاول المقال الموالي الإجابة عنهما.

Résumé

La loi française sur les signes religieux a suscité un très grand débat à l'intérieur comme à l'extérieur de la France. Beaucoup de motifs ont été avancés afin de justifier cette loi qui est en opposition complète avec le fameux slogan de la révolution française : « Liberté, égalité, fraternité ». Pour certaines personnes, la loi du 10 février 2004 trouve sa justification dans la laïcité, ce principe si cher à la France. Pour d'autres, il est du droit de la France de défendre « l'exception culturelle française » comme elle l'a toujours fait. Cependant, plusieurs facteurs nous obligent à penser que cette loi française dépasse largement les motifs avancés, ce qui nous pousse à se demander sur la vraie justification de la promulgation d'une telle loi ? Une autre question se pose également : le reste des pays européens pourrait-il, un jour, imiter la position française ? C'est à ces deux questions que le présent article essaye de répondre.

منع "الرموز الدينية" في فرنسا دفاعاً عن اللائكية أم أشياء أخرى؟

منذ بداية التسعينيات، بدا العالم الاسلامي في مفترق طرق، حتى بات يذكرنا بحاله في الفترة الأخيرة من عمر الرجل المريض، عندما كانت الاتفاقيات العلنية والسرية ترسم له المصير الذي يقرره سادة العالم آنذاك. لقد انهار الاتحاد السوفياتي الذي كان تحت وطأة الحرب الباردة، يساند بعض القضايا الاسلامية، على غرار النزاع العربي الاسرائيلي أو يتصدى لتغلغل خصمه في ما يعتبره هو صيده المحجوز، على نحو ما فعل عندما أنهى العدوان الثلاثي على مصر بمجرد اذار وجه الى الحلفاء؛ خطط التنمية فشلت في معظم الدول الاسلامية؛ الجزائر دخلت عشيرتها السوداء وتقوقعت داخل مشاكلها الداخلية؛ العراق دمرت والولايات المتحدة الأمريكية صارت وحدها الأمر الناهي بالعالم بصورة عامة والعالم الاسلامي بصورة خاصة.

ولكن، وفي ظل واقع الضعف المشار اليه، برزت كتابات، آراء وتصريحات تصور العالم الاسلامي الضعيف على أنه الغول الجديد الذي سيحل محل الاتحاد السوفياتي السابق، اسلامه سيكون بزعمها وقود صراع الحضارات، أهله سيكونون البرابرة الذين سيغزون الشعوب الأخرى وباختصار شديد، سيكون المسلمون العدو المقبل للشرق والغرب على حد سواء.

وسط هذه المفارقة، برزت قضية منع الرموز الدينية بالمدارس العمومية الفرنسية. ذلك المنع الذي تعددت تبريرات المناصرين له، يبدو أنه ينهل من كافة المعطيات السابقة الذكر.

بعد نقاشات ساخنة، انتهت الجمعية العامة الفرنسية في 10 فيفري 2004م الى تبني قانون الرموز الدينية بالمدارس بأغلبية تقدر بـ 496 صوتاً، مقابل 36 وامتناع 31 نائباً عن التصويت. ولقد نصت المادة الأولى من القانون المشار اليه على أنه "في المدارس، الكليات والثانويات، يعتبر ارتداء الرموز أو الملابس التي يظهر من خلالها التلاميذ جهازاً انتماء دينياً، ممنوعاً"¹

وعلى الرغم من كون المنع يشمل الخمار، الصليبان، قبعات اليهود، عمامة الشيخ...، فإن الخمار أثار ضجة أكثر من غيره وذلك لأسباب عديدة، من بينها كون الرموز الأخرى ليست جزءاً من عبادات المعنيين بها، العدد الهائل للمسلمين بفرنسا وشعور هؤلاء بأن القانون يستهدفهم هم بالذات.

ولكن، ما هي الأسباب التي قد تقف خلف اصدار هذا القانون الغريب في دولة حملت شعار "الحرية، الأخوة، المساواة" منذ 1789م ، أهى اللائكية ؟ الاستثناء الثقافي ؟ أم أشياء أخرى؟ وهل سيبقى ذلك المنع محصورا داخل فرنسا أم أنه سينتقل الى بقية البلدان الأوروبية؟

- اللائكية: لقد كانت هذه الاخيرة أهم مبرر ساقه المدافعون عن قانون منع الرموز الدينية بالمؤسسات التعليمية العمومية الفرنسية. وللتذكير، فان الثورة الفرنسية (1789م) كانت أول من نادى باللائكية، لكن قانون 1905م هو الذي فصل رسميا ونهائيا بين الدين والدولة. لكل ذلك، أعلن المسؤولون الفرنسيون أن ما حدث يعد "تذكيرا" ضروريا بالمبادئ اللائكية الكبرى "المنسية"، الا أن هذا التبرير ليس محل اجماع بين الفرنسيين أنفسهم، حيث يرى الأستاذ بيير تيفانيان Pierre Tévanian أن ذلك القانون "يمثل على العكس من ذلك قطيعة. ان ما نسي في الحقيقة هو أن اللائكية كما تعرفها النصوص المؤسسة (قوانين 1881م، 1882م و1856م) تتعلق بالمحليين، البرامج المدرسية وهيئة التعليم وليس التلاميذ".²

ولقد أكد مجلس الدولة الفرنسي في استشارة أصدرها في نوفمبر 1989م، بناء على طلب قدمه ليونال جوسبان Lionel Jospin وزير التعليم آنذاك، أن ارتداء الرموز الدينية "ليس بذاته متعارضا مع مبدأ اللائكية".³

- الاستثناء الثقافي: وقد يدرج البعض الآخر من الناس منع ارتداء الرموز الدينية بالمدارس العمومية الفرنسية ضمن الدفاع عما يعرف في فرنسا بالاستثناء الثقافي، حيث تعد هذه الأخيرة أكثر شغفا من جميع الدول الأوروبية بالدفاع عن الخصوصيات الثقافية الفرنسية، اذ يرجع لها الفضل في افتكاكه في دورة الأورغواي، كما دافعت على المحافظة عليه في دورتي المنظمة العالمية للتجارة بسياتل Seattle (الولايات المتحدة Etats-Unis 1999م) والدوحة Doha (قطر Qatar 2001م)، الا أن الاستثناء الثقافي يبدو غير قادر لوحده على تفسير القانون المشار اليه، والا لكان على فرنسا أن تحارب مظاهر أخرى أكثر احراجا لهويتها الثقافية، على غرار تلك الكلمات الانجليزية التي تقابل الفرنسيين أينما ولوا وجوههم، الى درجة قول الفرنسي ميشيل سير Michel Serres أن الكلمات الانجليزية الموجودة على البنايات الفرنسية تفوق الكلمات الألمانية التي كتبت على الجدران ابان الاحتلال الألماني لفرنسا⁴ أو كتابة النشرات الداخلية لمؤسسات فرنسية عريقة باللغة الانجليزية، على نحو ما هو حاصل داخل شركة رينو Renault. صحيح أن وزير الثقافة الأسبق جاك توبون Jacques Toubon استصدر من البرلمان الفرنسي

قانونا يفرض غرامة على كل من يستعمل اللغة الانجليزية داخل المؤسسات الحكومية،⁵ لكن ذلك القانون بقي حبرا على ورق.

- مستقبل الأمة الفرنسية: يبدو اذن، أن قانون منع الرموز الدينية بالمدارس العمومية يتجاوز الى حد بعيد الدفاع عن اللائكية أو الاستثناء الثقافي. أنه يتعلق بمستقبل الأمة الفرنسية وقدرتها على ضمان تجدد أجيالها، دون السماح ببروز هويات أخرى داخل المجتمع الفرنسي.

في 1967م وفي أوج الحرب الباردة، استفتي الشعب الفرنسي حول أخطر خصم يهدد استقلال فرنسا، فكانت الاجابة تحدد العالم الثالث ونسبة 21%، مقابل 16% بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي سابقا و15% بشأن الولايات المتحدة.⁶

ترى ما الذي يجعل الدول النامية مخيفة الى هذا الحد ومذ ذلك التاريخ؟ انها متخلفة اقتصاديا، لا تملك أسلحة فتاكة ولا اعلام قادر على غزو العالم...

ان مصدر القوة الوحيد الذي يتمتع به العالم الثالث هو كثافته السكانية، فاذا انتقل عدد من أبناء الجنوب الى الشمال وأصر جانب منهم على الحفاظ على خصوصياته الدينية، فان كل ذلك يوصلنا الى بداية ذلك الخوف والذي تطور الى حد تسمية خصوبة البلدان النامية بـ "القنبلة البشرية". وللتذكير، فان كلمة بربر التي أطلقتها الحضارتان الرومانية والاغريقية على غير أبنائهما تعني الأجانب⁷، مما يؤكد أن الخوف من الأجنبي ليس حديثا.

في الثمانينيات من القرن الماضي، كتب رئيس المعهد الفرنسي للديموغرافيا (Ined) ج-ف ديمون J-F Dumont مقالا نُشر في مجلة فرنسية رُسم على غلافها تمثال ماريان Marianne رمز الجمهورية الفرنسية وهي ترتدي خمارا عربيا، ومما زاد الطين بلة أن تلك الصورة أرفقت بعنوانين: أحدهما رئيسي وقد تضمن السؤال التالي: "هل سنكون فرنسيين بعد ثلاثين سنة؟" أما الثاني أي الفرعي، فقد أضاف: "راجعوا هذا الملف حول الهجرة، سيكشف لكم، لأول مرة عن الأرقام السرية التي تهدد خلال الثلاثين سنة القادمة هوياتنا الوطنية ومصير حضارتنا."⁸

ان عدد المسلمين بفرنسا غير معروف بصورة دقيقة لأن الاحصائيات لا تحتوي على سؤال بشأن ديانة الشخص، الا أن المختصين بهذا المجال يقدرّون عدد أفراد الجالية الاسلامية بفرنسا بخمسة الى سبعة ملايين نسمة، مما يجعلها الأكبر عددا بأوروبا بأكملها.⁹ والأهم من كل ذلك، أن معدل انجاب الفرنسيات يقدر سنويا بـ 1.7% مقابل 4.69% بالنسبة الى غير الأوروبيات¹⁰

وعلى الرغم من كل الاغراءات المادية التي تعرضها فرنسا لتشجيع الفرنسيات على الانجاب، فإن الوضع لا يزال على حاله، لذلك التقت رغبة المهاجرين في الاستفادة من الجنسية الفرنسية لتحسين ظروفهم المعيشية مع رغبة بلدهم الجديد في ضمان تجديد أجياله، إلا أن ما يعكر صفو هذا الوفاق هو اصرار جانب كبير من هؤلاء الفرنسيين الجدد على الحفاظ على خصوصياته الدينية وهو ما يزعج أبناء البلد الأصليين. لكل ذلك، يبدو أن الأستاذ مالك شبال Malek Chebel قد لخص المشكلة بصورة جيدة عندما علق على قانون الرموز الدينية قائلاً: "إن هذا النص يحرم شباب الوافدين من أن تكون له هوية أخرى غير تلك التي تقترح عليه".¹¹

إن النتيجة المتوصل إليها تدفع إلى الاعتقاد بأن ما حدث في فرنسا قد يتكرر في بلدان أوروبية أخرى، صحيح أن دول عديدة كألمانيا، إسبانيا، بريطانيا، هولندا والسويد أعلنت مخالفة القانون الفرنسي لحقوق الإنسان وأنها لن تقدم على شيء مماثل، إلا أن ذلك التخوف ينبع من ثلاثة عوامل على الأقل:

- مواجهة أوروبا بأكملها لشيخوخة تؤكد بأنها ستواجه مشكلة في تجديد أجيالها. إن الإحصائيات تتوقع تراجع عدد سكان أوروبا من 729 مليون نسمة (1996م) إلى 638 مليون نسمة (2050م)، في حين أن إفريقيا وهي الممون الرئيسي لأوروبا، ستقفز من 739 مليون نسمة (1996م) إلى 2046 مليون نسمة (2050م).¹²

كل ذلك يؤكد أن الوافدين إلى أوروبا قد يكونون السبيل الوحيد لزيارة عدد سكانها وحينئذ قد تطفو على السطح من جديد بعض التيارات المعجبة بالموقف الفرنسي والتي تعد هامشية في الوقت الحالي.

إن ثلثي المهاجرين نحو أوروبا من خارج الاتحاد الأوروبي يدينون بالاسلام الذي صار الديانة الثانية في كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا العظمى وبلجيكا، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المسلمين بإمكانهم أن يصيروا في ظرف بضع سنوات أكبر عددا من اليهود¹³ فإذا أضفنا إلى ذلك التيارات القومية المتطرفة التي لم تعد تخلو منها دولة أوروبية، فإن كل ذلك يزيد المخاوف بشأن احتمال تقليد الموقف الفرنسي.

لقد اقترح الحزب الديمقراطي الألماني في 2001م، مفهوم "الثقافة السائدة"، وبمقتضاه يدعو الحزب المذكور إلى عدم تقبل الوافدين كألمان، ما لم يقبلوا بدورهم

بعض القيم الثقافية الألمانية.¹⁴ أما بعض المقاطعات الألمانية كـ لا بافيير la Bavière ، فانها تأمل في اصدار قانون محلي مماثل للقانون الفرنسي الذي حرم ارتداء الرموز الدينية¹⁵، في حين دعا السياسي الهولندي بيم فورتوين Pim Fortuyn الى ضرورة الحد من الهجرة الاسلامية لأن المسلمين لا يقبلون التسامح.¹⁶

أما في بريطانيا، فقد فاجأت المحكمة العليا في 15 جوان 2004م جميع الناس بقرار قد يكون سابقة خطيرة. لقد رفضت الاعتراف لطالبة من البنغلاديش Bangladesh بحقها في دخول الثانوية التي تدرس بها، مرتدية جلبابا.¹⁷

وقد يرد على هذا الخوف بالقول بأن مسؤولي عدة بلدان أوروبية تحتضن جاليات اسلامية كبلجيكا Belgique (2.9% من السكان الأصليين)، هولندا Hollande (1.9%)، السويد Suède (4%) والمملكة المتحدة Royaume-Uni (3.4%)، أعلنوا أنهم لا يرغبون في تقليد الموقف الفرنسي، بل ان بريطانيا العظمى اعتبرت نفسها سعيدة بكونها متعددة الثقافات و لا يهملها منع النساء من ارتداء الحجاب.¹⁸

ولكن، هل ما يقال علنا هو فعلا ما يؤمن به مسؤولو الدول الأوروبية؟ ان القاء نظرة على بعض المقتطفات من الرسالة التي بعث بها الوزير الأول البريطاني السابق جون ميجر John Major الى وزيره دوقلاس هوق Douglas Hughes توحى بأنه اذا لم يتحمل الأوروبيون بني جلدتهم من أوروبيي البوسنة والهرسك لأنهم مسلمون، فان تحملهم لغيرهم قد يكون أصعب بكثير. لقد جاء في الرسالة المشار اليها مايلي : "اننا لم ولن نوافق على تسليح أو تدريب المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك (...). وفي نفس الوقت، نحن على علم بأن اليونان وروسيا وبلغاريا يزودون الصرب بالعتاد والأسلحة والتدريب العسكري وأن ألمانيا والنمسا وسلوفينيا وحتى الفاتيكان يفعلون نفس الشيء مع كرواتيا (...). انه من المهم جدا التأكد من عدم بذل أي جهد نحو تمكين المسلمين من الحصول على نفس الشيء (...). وحتى نهاية الوضع الراهن (...). يعني تفكيك جمهورية البوسنة والهرسك وتحطيمها كدولة اسلامية في أوروبا، حتى لا نسمح بقيامها في قلب أوروبا وأن شعب البوسنة المسلم يجب أن يرحل كلية (...). ان أصحاب القرار السياسي داخل الحكومة وفي القوات المسلحة يعتبرون هذا سياسة حقيقية وستعود بأحسن الفوائد على أوروبا ذات قوة واستقرار المستقبل القريب (كذا) في اطار قيم الحضارة المسيحية وتشاطرنا في هذا الرأي كل دول أوروبا وحكومات شمال أمريكا".¹⁹

- الحديث المتكرر عبر كافة وسائل الاعلام الغربية عن الخطر الاسلامي والقتلة البشرية. لقد كان الأمران المذكوران في قلب نظرية صراع الحضارات التي نادى بها الأمريكي صامويل هانتينغتون Samuel Huntington ، حيث رأى أن التراجع الحاد لسكان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من 44% من سكان العالم الى 13% سيعرض الحضارة الغربية للغزو، ذلك لأنه "عندما تعجز حضارة ما على الدفاع عن نفسها لأنه لم تعد لها ارادة القيام بذلك، فانها ستفتح للغزاة البربر" والذين يأتون "من حضارة أخرى أكثر شبابا وقوة".²⁰ أما الصحفي س هولنقورث C Hollingworth، فقد قارن "الخطر الاسلامي" بفاشية ونازية ما بين الحربين العالميتين وخلص الى أن "الأصولية الاسلامية صارت بسرعة التهديد الرئيسي للسلم الشامل والأمن".²¹

- الخوف من ممارسة الولايات المتحدة لضغوط علنية أو خفية على بعض الدول الأوروبية لتشجيعها على تقليد الموقف الفرنسي. وبطبيعة الحال، قد يجد الكثير من الناس هذا التخوف مبالغ فيه لأن الولايات المتحدة ظلت دوما دولة متعددة الأعراق والديانات، بل انها استنكرت ما فعلته فرنسا، لكن الاطلاع على ما كتبه الأستاذ فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في مقال نشر مؤخرا، يدفع حقا الى القلق. وقد يرد بعض الناس هنا أيضا بأن الأستاذ فوكوياما أبدى رأيا شخصيا وليس موقفا رسميا، الا أن الخوف من آراء المفكرين الأمريكيين يكمن في كونهم ليسوا جامعيين مستقلين، بقدر ما هم موظفون في خدمة دولتهم، مما يسمح لهم بدس أفكارهم. وقد رأينا كيف تحولت فكرة صراع الحضارات من مجرد نظرية يسهل الرد عليها الى موقف تذكر به شخصيات أمريكية رسمية وتبرر به الاعتداء على الغير.

لقد أيد الأستاذ فوكوياما ما أقدمت عليه فرنسا، مبررا ذلك بأن "الحادي عشر من سبتمبر 2001م كشف أن الاندماج يتقدم بصورة ضعيفة في الجزء الأكبر من أوروبا. ان مسؤولين اراهبيين كمحمد عطا لم يتعلموا التشدد في العربية السعودية ولا في أفغانستان، لكن في أوروبا الغربية." و"لقد صدق الأوروبيون في قولهم أنه مع شعوب الوافدين المسلمين، يواجهون مشكلا أكثر تعقيدا من نظرائهم الأمريكيين مع الوافدين الاسبان. ان السرعة التي تندمج بها مجموعة من الجيل الثاني أو الثالث تتوقف على نسبة الزواج خارج المجموعة." وهو ما لا يتقبله المسلمون بالنسبة الى بناتهم، لذلك فان "الهدف النهائي ل[تلك] السياسة ليس سحق الحرية الدينية. انه يبتغي ترقية الاندماج." ان "ذلك التغير الديموغرافي سبق له أن

أثر على السياسة الخارجية. ان موقف الحكومة الفرنسية المضاد لحرب العراق وبصورة عامة للسياسة الخارجية الأمريكية، يسعى في جزء منه الى تهدئة الرأي العام الاسلامي.²²

ان السياسة الخارجية الفرنسية تنبع بالتأكيد من مصالح فرنسا المختلفة حتما عن مصالح العم سام، لكن هذا الأخير الراغب أصلا في التشويش على أي سياسة خارجية مستقلة قد يتزود بها الاتحاد الأوروبي مستقبلا، قد يجد فيما قاله الأستاذ فوكوياما سببا اضافيا للضغط على الأوروبيين مرة أخرى، خاصة اذا ربطنا هذا الأمر بالتبجح الأمريكي المتزايد مؤخرا والذي قد لخصه أحد مرشحي الرئاسة الأمريكية سنة 2000م بقوله: "ان وضعية القوة العظمى الوحيدة تفرض على الولايات المتحدة التزامات خاصة فيما يتعلق بالتدخل بالخارج لحماية القيم المسيحية-اليهودية".²³

بيدو اذن، ان الموقف الفرنسي لا يجد تبريره في الدفاع عن المبادئ اللائكية ولا الاستثناء الثقافي. ان فرنسا بحاجة الى ادماج الوافدين المسلمين بأبنائها الأصليين حتى تواجه نقمة التناقض المستمر لعدد الفرنسيين وتضمن بالتالي تجدد أجيالها، الا أنها في الوقت ذاته لا تريد بروز هوية أخرى مختلفة داخل نسيجها الاجتماعي. ان هذا الهدف المزدوج -زيادة العدد مع البقاء داخل الهوية الفرنسية- هو الذي قد يفسر موقفا فرنسا وربما أوروبا غدا، أقل ما يقال عنه أنه غريب جدا، فمن غير المعقول أن يقبل الشذوذ باسم الحق في الاختلاف وتحرم المرأة المسلمة من حقها في الاختلاف عن غيرها في مظهرها الخارجي. هذه الغرابة هي التي تفسر لنا تخبط المسؤولين الغربيين في مواقف متناقضة، ففي بريطانيا العظمى لم تمر بضعة شهور على اعلان الشعور بالسعادة لكون هذا البلد متعدد الثقافات وعن رفض الموقف الفرنسي، حتى أصدرت المحكمة العليا قرارا يناقض التسامح المشار اليه، بل ان هذا البلد سمح بارتداء الخمار واعترض على الجلباب. ومن ناحية أخرى، هل تعد هذه الردة البريطانية اعجابا متأخرا بعض الشيء بالموقف الفرنسي أم تأثيرا مبكرا بوسوسة العم سام الذي تنتقل أفكاره بأسرع من البرق الى مستعمر الأمس؟ ان ما حدث في بريطانيا يؤكد أن المخاوف المشار اليها بالنسبة الى أوروبا جدية واحتمال انتقال العدوى من فرنسا الى جيرانها وارد جدا.

الهوامش

- ¹ - Cité par Yérin SECK, « Ce que dit la loi », in *Jeune Afrique-L'Intelligent*, du 7 au 13 mars 2004
- ² - Pierre TEVANIAN, « Une loi antilaïque, antiféministe et antisociale », in *Le Monde diplomatique*, février 2004
- ³ - Pierre TEVANIAN, « Une loi antilaïque, antiféministe et antisociale », in *Le Monde diplomatique*, février 2004
- ⁴ - قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين. مؤشرات/استراتيجية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997، ص 118
- ⁵ - Chems-Eddine CHITOUR, *Mondialisation. L'espérance ou le chaos?* ANEP, Alger, 2002, P 171
- ⁶ - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 266
- ⁷ - Le Petit Robert, (dictionnaire de la langue française), Le Robert, Paris, 1992, P 160
- ⁸ - Cité par Gérard A. MONTIFROY, *Puissances et conflits. Analyses et décisions géopolitiques*, Eco du fleuve, Montréal, 1990, P 38
- ⁹ - Anthony GIDDENS, « Voile islamique : la France sur la mauvaise voie », in *Le Monde*, 4 janvier 2004
- ¹⁰ - Gérard A. MONTIFROY, *Puissances et conflits. Analyses et décisions géopolitiques*, Eco du fleuve, Montréal, 1990, P 39
- ¹¹ - Malek CHEBEL, (propos recueillis par Nedjma HAMDAOUI), in *Jeune Afrique-L'Intelligent*, du 7 au 13 mars 2004
- ¹² - Source : World Population Prospect. The 1996 Revision. Nations Unies, in *L'état du monde 1998*, La Découverte, Paris, 1997
- ¹³ - Jean-Claude CHESNAIS, « Les enjeux », in *Ramses 98*, Dunod, Paris, 1997
- ¹⁴ - Francis FUKUYAMA, « Voile et contrôle sexuel » in *Le Monde*, 4 février 2004
- ¹⁵ - Anthony GIDDENS, « Voile islamique : la France sur la mauvaise voie », in *Le Monde*, 4 janvier 2004
- ¹⁶ - Francis FUKUYAMA, « Voile et contrôle sexuel » in *Le Monde*, 4 février 2004
- ¹⁷ - Charlotte CANS, « Royaume-Uni. Oui au voile, non au "jilbab" », in *Jeune Afrique-L'Intelligent*, du 20 au 26 juin 2004
- ¹⁸ - Dominique VIDAL, « Exception française », in *Le Monde diplomatique*, février 2004

¹⁹ - ذكره أحمد بوسجادة ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في العالم الاسلامي، رسالة دكتوراه دولة، اشراف مبروك غضبان، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 1998، ص 153-154

²⁰ -« Le choc des civilisations. La roue de l'histoire tourne » in Dossier. Le Djihad mondial

²¹ -Cité par Sophie BESSIS, *L'Occident et les autres. Histoire d'une suprématie* , La Découverte, Paris, 2001, P 266

²² -Francis FUKUYAMA, « Voile et contrôle sexuel » in *Le Monde*, 4 février 2004

²³ -Cité par Sophie BESSIS, *L'Occident et les autres. Histoire d'une suprématie* , La Découverte, Paris, 2001, P 282

قائمة المراجع

1. أحمد بوسجادة ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في العالم الاسلامي، رسالة دكتوراه دولة، اشراف مبروك غضبان، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 1998، ص 153-154

2. قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين. مؤشرات استراتيجية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997

3. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986

4. Chems-Eddine CHITOUR, Mondialisation. L'espérance ou le chaos? ANEP, Alger, 2002

5. Gérard A. MONTIFROY, Puissances et conflits. Analyses et décisions géopolitiques, Eco du fleuve, Montréal, 1990

6. Sophie BESSIS, *L'Occident et les autres. Histoire d'une suprématie*, La Découverte, Paris, 2001

7. *Le Monde* , 4 janvier 2004

8. Le Monde, 4 février 2004
9. Jeune Afrique-L'Intelligent, du 7 au 13 mars 2004
10. Jeune Afrique-L'Intelligent, du 20 au 26 juin 2004
11. Le Monde diplomatique, février 2004
12. L'état du monde 1998, La Découverte, Paris, 1997
13. Ramses 98, Dunod, Paris, 1997

Dossier. Le Djihad mondial (Internet)